

نموذج توثيق وتدوين القرارات الإدارية¹

1. مراجع القرار الإداري

تسمية القرار الإداري	رخص الصيد لسفن الإتحاد الأوروبي وتجديدها
رمز القرار الإداري	37
المراجع القانونية للقرار الإداري	قانون رقم 1.73.255 قانون رقم 1.73.255 بتاريخ 27 شوال 1393 هـ (23 نونبر 1973 م) المتعلق بتنظيم الصيد البحري كما تم تميمه وتعديله. مرسوم رقم 2.92.1026 صادر في 4 رجب 1413 (29 ديسمبر 1992) بتحديد شروط وإجراءات تسليم وتجديد رخص الصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والإتحاد الأوروبي
الغاية من المسطرة وشروط الحصول على القرار الإداري ²	الغاية: تطبيق اتفاقية الشراكة في مجال الصيد المستدام مع الإتحاد الأوروبي الشروط: وجوب تقديم الطلب عبر القنوات الرسمية للإتحاد الأوروبي
المرتفق المستفيد ²	مجهز السفينة

2. المسطرة الإدارية المتعلقة بالقرار الإداري

أ. نموذج استمارة طلب القرار الإداري³

¹يعبأ هذا النموذج بالنسبة لكل قرار إداري مدرج باللائحة أعلاه
²غير إلزامي
³يرفق لزوما في حالة توفره.

Appendice 1

ACCORD DE PÊCHE MAROC - UNION EUROPÉENNE
DEMANDE DE LICENCE DE PÊCHE
NUMÉRO DE LA CATÉGORIE DE PÊCHE: ...

I- DEMANDEUR

1. Nom de l'armateur :
2. Nom de l'association ou du représentant de l'armateur :
3. Adresse de l'association ou du représentant de l'armateur :
4. Téléphone : Fax :
Courriel :
5. Nom du capitaine : Nationalité : Courriel :

II- NAVIRE ET SON IDENTIFICATION

1. Nom du navire :
2. Nationalité du pavillon :
3. Numéro d'immatriculation externe :
4. Port d'immatriculation : MMSI : Numéro IMO :
5. Date d'acquisition du pavillon actuel : Pavillon précédent (le cas échéant) :
6. Année et lieu de construction : Indicatif d'appel radio :
7. Fréquence d'appel radio : Numéro de téléphone satellite :
8. Nature de la coque : Acier Bois Polyester Autre

III- CARACTÉRISTIQUES TECHNIQUES DU NAVIRE ET ARMEMENT

1. Longueur H.T. : Largeur :
2. Jauge brute (exprimée en GT) : Jauge nette :
3. Puissance du moteur principal en KW : Marque : Type :
4. Type de navire : Catégorie de pêche :
5. Engins de pêche :
6. Zones de pêche : Espèces cibles :
7. Effectif total de l'équipage à bord :
8. Mode de conservation à bord : Frais Réfrigération Mixte Congélation
9. Capacité de congélation par 24 heures (en tonnes) :
10. Capacité des cales : Nombre :
11. Balise VMS:
Fabricant : Modèle : Numéro de série :
Version du logiciel : Opérateur satellite :

Fait à le

Signature du demandeur

ب. الإدارة أو الإدارات المعنية بتلقي طلب القرار الإداري

العنوان	اسم الإدارة
زنقة محمد بلحسن الوزاني، الحي الإداري، أكداال - الرباط	قطاع الصيد البحري

ت. الإدارة أو الإدارات المعنية بدراسة ومعالجة القرار الإداري ودورها في المسطرة

الإدارية المتعلقة بالقرار الإداري

اسم الإدارة	دورها في المسطرة الإدارية
مديرية الصيد البحري	دراسة ومعالجة القرار و منح أو تجديد رخصة الصيد

ث. الإدارة أو الإدارات المعنية بتسليم القرار الإداري

العنوان	اسم الإدارة
زنقة محمد بلحسن الوزاني، الحي الإداري، أكداال - الرباط	مديرية الصيد البحري

ج. الوثائق والمستندات المطلوبة

تسمية الوثيقة أو المستند	إيداع الوثيقة أو المستند من طرف المرتفق ³	إمكانية الحصول على الوثيقة أو المستند من طرف الإدارة ⁴	الإدارة المكلفة بإصدار الوثيقة أو المستند
1- رخصة الصيد			
طلب رخص الصيد مرفق بلائحة أسماء سفن صيد الاتحاد الأوروبي التي ترغب في مزاوله أنشطة الصيد. نسخة من شهادة السعة		X	سلطات الاتحاد الأوروبي
		X	

⁴وضع علامة في الخانة المناسبة لكل مستند أو وثيقة

	X		صورة رقمية حديثة بالألوان، ذات حد أدنى من الدقة 1400×1050 بيكسل، ومصداق عليها وفقا للإجراءات المعمول بها في دولة العلم، والتي تقدم المنظر الجانبي لسفينة الاتحاد في وضعها الحالي، بحيث تكون الحروف ورقم التسجيل مرئية بوضوح. وتكون الأبعاد الدنيا لهذه الصورة 15 سم × 10 سم.
	X		حجة أداء الواجبات السنوية لرخصة الصيد المحددة في التشريع الجاري به العمل، والإتاوات ونفقات الملاحظين.
	X		كل وثيقة أو شهادة أخرى متطلبية بموجب المقتضيات الخاصة المطبقة حسب نوع سفينة الاتحاد.
2- تجديد رخصة الصيد (في حالة عدم تغيير في المواصفات التقنية للسفينة)			
سلطات الاتحاد	X		طلب رخصة الصيد
الأوروبي	X		حجة أداء الواجبات السنوية لرخصة الصيد المحددة في التشريع الجاري به العمل، والإتاوات ونفقات الملاحظين.

ح. المصاريف والرسوم والأتاوى الواجب أدائها من طرف المرتفق

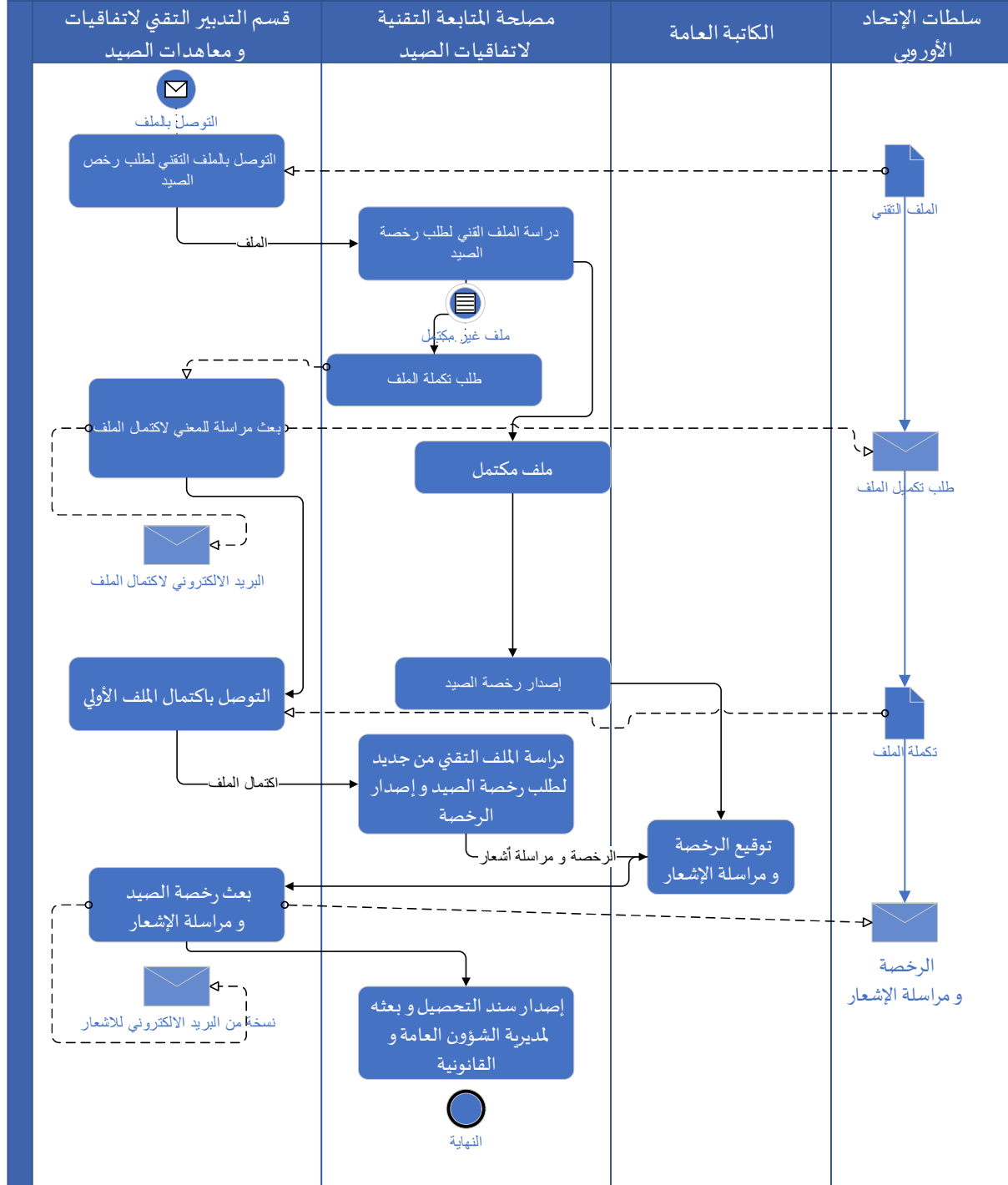
التسمية	المراجع القانونية	المبلغ أو عناصر الاحتساب	الإدارة المكلفة بالتحصيل
رسوم رخصة الصيد	مرسوم رقم 2.92.1026 صادر في 4 رجب 1413 (29 ديسمبر 1992) بتحديد شروط و إجراءات تسليم و تجديد رخص الصيد في	السعة الإجمالية للسفينة و نوعية الصيد	الخزينة العامة للمملكة

		المنطقة الاقتصادية الخالصة	
الخزينة العامة للمملكة	65% من مبلغ الرسم على رخصة الصيد	مرسوم رقم 2.02.770 صادر في 2 شعبان 1423 (9 أكتوبر 2002) بتغيير و تتميم المرسوم رقم 2. 5.836 الصادر في فاتح جمادى الآخرة 1417 (14 أكتوبر 1996) المحدث بموجبه لفائدة المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري رسم شبه ضريبي يسمى " الرسم على البحث العلمي المتعلق بصيد الأسماك"	الرسم على البحث العلمي المتعلق بصيد الأسماك
الخزينة العامة للمملكة	السعة الإجمالية للسفينة و نوعية الصيد و/أو الكمية المصطادة	بنود اتفاقية الشراكة في مجال الصيد المستدام	إتاوات الصيد
الخزينة العامة للمملكة	حمولة السفينة		إتاوات الملاحظين العلميين

خ. بيان مراحل المسطرة الإدارية⁵

⁵إدراج رسم بياني لمراحل المسطرة والإدارات المتدخلة فيها (LOGIGRAMME)

منح و تجديد رخص الصيد للسفن الأوروبية



د. نموذج مخرج القرار الإداري⁶

MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE
DE LA PÊCHE MARITIME DU
DEVELOPPEMENT RURAL ET
DES EAUX ET FORETS
DEPARTEMENT DE LA PÊCHE
MARITIME
DIRECTION DES PÊCHES
MARITIME

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC



LICENCE DE PÊCHE

وزارة الفلاحة و الصيد البحري
و التنمية القروية و المياه
و الغابات

قطاع الصيد البحري

مديرية الصيد البحري

Dahir portant Loi N° 1-73-255 du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973) tel qu'il a été modifié et complété

N° : MAROC-UE.....

CADRE: ACCORD DE PARTENARIAT DANS LE DOMAINE DE LA PÊCHE DURABLE
ENTRE LE ROYAUME DU MAROC ET L'UNION EUROPEENNE

La présente licence de pêche est accordée pour la période allant du au inclus, au navire désigné ci-après:

- 1- Nom du navire:
- 2- Nationalité du pavillon:
- 3- N° et port d'immatriculation:
- 4- Tonnage: Puissance motrice: Signal distinctif:
- 5- Type de navire:
- 6- Type de conservation des captures à bord:
- 7- Nom et prénom ou raison sociale de l'armateur:
- 8- Effectif de l'équipage embarqué: dont Marocains
- 9- Nom et prénom du capitaine/patron:
- 10- Zone de gestion autorisée:
- 11- Distances par rapport à la côte:
- 12- Distances par rapport à la côte pour la capture de l'appât vivant:
- 13- Zones de pêche interdites:
- 14- Engins de pêche autorisés:
- 15- Maillage de filet autorisé pour la capture de l'appât vivant:
- 16- Espèces dont la capture est autorisée:
- 17- Pourcentage des captures accessoires autorisées:
- 18- Espèces dont la capture est interdite:
- 19- Espèces de requins dont la capture est interdite:
- 20- Référence du dispositif de positionnement et de localisation du navire:

L'armateur et le capitaine du navire susmentionné s'engagent à se conformer aux lois et règlements en vigueur sur l'exercice de la pêche et de la navigation maritimes et notamment aux dispositions du Dahir portant loi n° 1-73-255 du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973) formant règlement sur la pêche maritime tel qu'il a été modifié ou complété et les textes pris pour son application, ainsi qu'aux dispositions du protocole à l'accord susmentionné, signé à Bruxelles le 14 janvier 2019 et entré en vigueur le 18 juillet 2019.

A RABAT, LE

3. حالات وشروط إنجاز الخبرات التقنية أو البحوث العمومية عند الاقتضاء

المخرجات المطلوبة	الجهة المعنية للإنجاز عند الضرورة	آجال الإنجاز	نوعية الخبرة أو البحث العمومي	المراجع القانونية	تسمية الخبرة التقنية أو البحث العمومي
لا شيء					

4. الأجل المحدد لرد الإدارة على طلب المرتفق

15 يوما

5. الآثار المترتبة على سكوت الإدارة داخل الأجل المحدد

- القرار الإداري مشمول بمبدأ سكوت الإدارة بمثابة موافقة: لا
- الإدارة المكلفة بتسليم القرار الإداري أو إشهاد بالسكوت في حالة اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة:
- تحديد السلطة الحكومية أو المسؤول الإداري التي أو الذي يمكن اللجوء إليها أو إليه في حالة الامتناع عن تسليم القرار الإداري أو الإشهاد بالسكوت: مديرية الصيد البحري

6. طرق الطعن المتاحة للمرتفق⁷:

- تحديد السلطة الحكومية أو المسؤول الإداري⁸ التي أو الذي يمكن اللجوء إليها أو إليه في حالة سكوت الإدارة بعد انقضاء الأجل المحددة أو في حالة ردها السلبي الكتابة العامة لقطاع الصيد البحري

⁷يلجأ إلى تحديد طرق الطعن في غير حالة اعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة،
⁸تحدد السلطة الحكومية أو المسؤول الإداري، حسب الحالات، طبقا لمقتضيات المادة 21 من القانون رقم 55.19

- بالنسبة للقرارات الإدارية المسلمة من طرف الجماعات الترابية، أو مجموعاتها، أو هيئاتها، تحديد السلطة الجهوية أو الإقليمية التي يمكن للمرتفق اللجوء إليها في حالة عدم الرد على طعن المرتفق داخل الأجال المحددة: